

تقرير

العفو الدولية: 2012 عام الأمل رغم القمع

طويلة في الحكم في تونس ومصر وليبيا، لا يزال هناك قلق من أنه لم تُعزَّز بعد المكاسب بإصلاحات أساسية في المؤسسات. وفي مصر وجدت منظمة العفو أن الحكام العسكريين كانوا مسؤولين عن انتهاكات كانت «في بعض الجوانب أسوأ مما كانت عليه الحال في ظل حسني مبارك». وأضافت أن نحو 84 شخصاً قتلوا بسبب القمع العنيف في ما بين شهري تشرين الأول وكانون الأول من العام الماضي، فيما كان عدد المدنيين الذين حوكموا أمام محاكم عسكرية خلال عام واحد أكبر من عدد من حوكموا خلال 30 عاماً من حكم مبارك. وفي تونس، قال التقرير إن صياغة دستور جديد لضمان كفاءة حماية حقوق الإنسان والمساواة بموجب القانون «أمر حاسم». كذلك، انتقد التقرير السلطات الانتقالية في ليبيا لعدم سيطرتها على المتمردين الذين أسهموا في إسقاط القذافي ولا استمرار عدم محاكمة نحو سبعة آلاف شخص يعقتلهم هؤلاء المتمردين. وانتقدت منظمة العفو الدولية أيضاً القوى الدولية والهيئات الإقليمية بشأن «التناقضات» في ردها على الأوضاع في ليبيا وسوريا والبحرين، و«إخفاقها في إدراك عمق التحدي للحكم القمعي المترسخ». وقالت المنظمة إنها دأبت خلال عام 2011 على نشر أبحاث حقوق الإنسان من أجل التغيير، مع مراعاة تحويلها أو تكيفها لتلائم خصوصية الأوضاع في كل بلد، وأهم مبادئها: إصلاح أجهزة الأمن والقضاء ووضع حد للتعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء والتعميم، واحترام الحق في حرية التجمع، وحماية حقوق المرأة ومناهضة العنف الموجه إليها.

السلطات الأميركية على التقدم الذي أحرزته البحرين نحو تحقيق الديمقراطية. ومع ذلك، أثرت الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات الغربية التي تُعدّ معظمها بين كبار موردي السلاح لدول الخليج، التزام الصمت لدى قمع السعودية المعارضة الداخلية، ومساعدتها البحرين على سحق الحركة المناهضة بالديموقراطية هناك». وقالت المنظمة إن «الوضع في سوريا مع نهاية عام 2011 لا يزال قاتماً.

حركات الإصلاح لم تظهر أي علامة على الوهن، رغم عمليات القتل

وتكررت بوتيرة متصاعدة الصدامات المسلحة بين القوات المسلحة التابعة للدولة ومسلحين يُعتقد أنهم من المنشقين عن الجيش. ومن جانبها، فلم تُظهر الحكومة السورية أي إشارات قد تدل على نيتها التخفيف من قبضتها». وأضافت أن أكثر من 200 شخص قتلوا في اليمن في ما يتعلق بالاحتجاجات، في الوقت الذي قتل فيه مئات آخرون في اشتباكات مسلحة. وقال التقرير أيضاً إنه رغم التفاؤل الذي قوبل به سقوط الحكام الذين ظلوا فترات

بسام القنطار
خلص تقرير لمنظمة العفو الدولية، صدر أمس عن «حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، إلى أن «رفض الناس العاديين أن يحرروا نضالهم من أجل الكرامة والعدالة هو الأمر الذي يبعث الأمل لعام 2012». وتوقعت المنظمة، التي تتخذ من لندن مقراً رئيسياً لها، أن «يستمر اللجوء إلى العنف خلال عام 2012 في الدول العربية لقمع الحركات الاحتجاجية، وخصوصاً أن بعض الأنظمة مصممة على البقاء مهما كان الثمن».

وخصص التقرير، الذي يقع في 80 صفحة، فصلاً خاصة لكل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين والعراق، فيما حازت كل من السعودية وإيران حيزاً واسعاً من الفصل المخصص لبقية الدول التي شمل الجزائر، الأردن، الكويت، المغرب، السلطة الفلسطينية، عُمان والإمارات. لكن التقرير استبعد، بنحو غير مبرر، التحركات الاحتجاجية التي شهدتها لبنان تحت شعار «حملة إسقاط النظام الطائفي وجميع رموزه».

وفي مفارقة لغوية وصفت النسخة الإنكليزية من التقرير عام 2011 بأنه «عام التمرد»، فيما اختير للنسخة العربية عنوان «عام الثورات»، علماً بأن الدلالة اللغوية والسياسية للعبارة تختلف اختلافاً واسعاً. وقالت المنظمة «إن حركات الإصلاح لم تظهر أي علامة على الوهن، رغم عمليات القتل في الشوارع والاعتقالات».

وتابع التقرير: «مع تنامي الغضب الشعبي على حكومات الدول الغربية بسبب تردها مع بداية الأحداث في دعم الحركات الاحتجاجية، أثنت



يطلقون النار من مدفع رشاش مثبت على جيب مدني مكشوف في حي الخالدية في حمص، وذلك في محاكاة لأداء المسلمين الليبيين أثناء المعارك التي دارت مع الجيش النظامي التابع للعقيد معمر القذافي.

(الأخبار، سانا، رويترز، أ ف ب، يو بي أي)

دوما وحماة ودير الزور. وأعلنت اللجان أن من بين القتلى أشخاصاً قتلوا في الحجز وسُلمت جثامهم إلى ذويهم في أحياء باب السباع وباب عمرو والنازحين في حمص، وفي مدينة الرستن في محافظة حمص.

وفي شريط فيديو نشر على موقع يوتيوب، ظهر مسلحون منشقون

محاكمة مبارك تستأنف اليوم... ودعوى على ساويرس

ساويرس ويتهمه فيها بازدرء الأديان بسبب وضعه على حسابه على موقع «تويتر» كاريكاتيراً يراه «مسيئاً إلى الإسلام». في غضون ذلك، تجري اليوم وغداً جولة الإعادة من المرحلة الأخيرة لانتخابات مجلس الشعب. وتعاد الانتخابات في بضع دوائر كان القضاء قد قرر إلغاء الانتخابات فيها، فيما كشف قيادي في حزب «النور السلفي» عن أن الحزب يُجري حالياً دراسات جدوى لتأسيس شركات جديدة تعمل في مختلف المجالات ويجري قيدها بالبورصة المصرية كإحدى آليات الحصول على تمويل غير مصرفي.

(أ ف ب، يو بي أي، رويترز)

كذلك قدم عاشور ملف تحقيقات أجرتها النيابة العامة في قضية تتعلق بقتل متظاهرين، مشيراً إلى أن هذا الملف يحوي تقريراً من غرفة عمليات الأمن المركزي يتضمن تعليمات بـ«منع وصول المتظاهرين إلى ميدان التحرير وخروج القوات بالتسليح الكامل». ورأى أن خطابي الرئيس المصري السابق في 28 كانون الثاني والأول من شباط الماضيين قريبة على أنه أصدر تعليمات باستخدام العنف ضد المتظاهرين.

في هذه الأثناء، أكد المحامي الإسلامي ممدوح إسماعيل، أن محكمة الجنج في القاهرة حددت الرابع عشر من الشهر الحالي لبدء النظر في الدعوى التي أقامها ضد رجل الأعمال نجيب

وطن بأكمله»، واصفاً المتهمين بأنهم «ليسوا بالرجال». وأضاف: «النظام البائد عمل جاهداً بكل قوته على توريث جمال مبارك الحكم، وفي سبيل هذا قدم المتهم الأول (الرئيس المصري السابق حسني مبارك) تنازلات لا حصر لها لأمريكا وإسرائيل، وسمح بقتل الفلسطينيين والجنود المصريين على الحدود، وأنبطح أمام دول ذات السياسة المعادية».

ومن بين المستندات التي عرضها عاشور في مرافعته، السجل الرسمي لتسليح قوات الأمن المركزي الذي يؤكد أنه «جرى تسليح 160 ضابطاً في أربعة مواقع بالسلاح الآلي، وزُودوا بـ4800 طلقة رصاص حي».

فيما تستعد محكمة جنايات القاهرة اليوم لاستكمال جلسات محاكمة الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك وابنيه علاء وجمال، إلى جانب وزير الداخلية السابق حبيب العادلي و6 من كبار مساعديه المتهمين بقتل المتظاهرين خلال ثورة «25 يناير» وإهدار المال العام، قدم رئيس هيئة دفاع المدعى العام، في الحق المدني سامح عاشور، أمس، أدلة على استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين في مرافعته التي استهلها بتوجيه انتقادات حادة إلى الرئيس المخلوع، متهما إياه بأنه «انبطح أمام دول ذات السياسة المعادية».

وأكد عاشور أن «قضية قتل المتظاهرين ليست شروعا في القتل، ولكنها اغتصاب

ما قل وعد

«بمشاركة رسمية ودينية وشعبية لافتة، أقيم في كنيسة الصليب المقدس بدمشق، أمس، قداس و صلاة جناز لراحة نفس شهداء سوريا الأبرار الذين استهدفتهم المجموعات الإرهابية المسلحة»، بحسب ما نقلت وكالة



«سانا». وترأس الصلاة المطران لوقا الخوري، النائب البطريركي العام للروم الأرثوذكس بدمشق. وفي كلمة من داخل الكنيسة، قال المفتي أحمد بدر الدين حسون (الصورة) «با من ترسلون السلاح والمال والمقاتلين إلى سوريا، لا تقتربوا منها ولا من أبنائها، لأن من أرادها بسوء قسم الله ظهره». بدوره، قال المطران الخوري: «سوريا ستبقى صامدة بالرغم من كل الدسائس». وردت حشود كبيرة أمام باحة الكنيسة هتافات دعت إلى الوحدة الوطنية.

(سانا)

تقرير

البحرين: نقض أحكام بالإعدام ضد متظاهرين



إن «قوة دفاع البحرين اعتادت دائماً إجراء مثل هذه التمارين القيادية المشتركة بين أسلحتها ووحداتها وقوات درع الجزيرة المشتركة بشكل خاص، وأسلحة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام، سواء الثنائية أو الجماعية، وذلك لما لهذه التمارين المشتركة من دور هام وفعال في تطوير الأساليب المتبعة في عمليات رفع مستوى الجاهزية القتالية والاستعداد العسكري، وإلى الدعم والمساندة لمختلف التمارين العسكرية المشتركة والارتقاء بمستويات الأداء القتالي وصقل القدرات وإيجاد التجانس والتعاون المطلوب».

(الأخبار)

ورجال دين وعدد من الشباب في قضايا مختلفة، بينهم رجال ونساء. وقالت جمعية «الوفاق» المعارضة في بيان إن «القضاء تصرف في عدد من هذه القضايا بطريقة تنم عن عدم صلاحية القضاء الحالي ليكون حصناً لحقوق المواطنين وحرياتهم». وأشارت إلى أن «قضية الأطباء افتقدت معايير المحاكمة العادلة».

في هذه الأثناء، يتوقع أن تنطلق صباح اليوم فعاليات تمرين القيادات المشترك «درع الخليج العربي»، والذي يجري تنفيذه من قبل عدد من أسلحة ووحدات قوة دفاع البحرين وقيادة قوات «درع الجزيرة» المشتركة.

وقالت وكالة أنباء البحرين «بنا»

قضت محكمة التمييز في البحرين، أمس، بنقض حكم بإعدام اثنين والمؤبد لثلاثة آخرين أُدينوا سابقاً بتهمة قتل اثنين من عناصر الشرطة خلال حركة الاحتجاجات الربيع الماضي، بحسب أحد محامي الدفاع.

وقال محسن العلوي «جرى إلغاء الأحكام وأعيدت إلى محكمة الاستئناف». وأضاف «إنه حكم إيجابي، ونحن متفائلون»، مشيراً إلى أن أحد الشهود الجدد، وهو رجل شرطة، أكد أن التهم كانت «مفبركة». وأكد «لقد أخذ الادعاء العام بشهادته وسنستخدمها في محاكمات أخرى.

في غضون ذلك، جرت أمس أيضاً محاكمة نخبة من الأطباء والمعلمين